

السيدات والسادة،

نلتقي اليوم كشبكة وطنية لتفعيل قانون العمل اللبناني في ظل واقع سياسي منقسم على ذاته، حيث بات الدستور اللبناني غير قادر على حماية مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، فمن نضالنا لنكرس قانون الانتخابات الاكثر عدالة وتمثيلا، باتت اقصى مطالبنا اليوم اجراء انتخابات ولو بالتالي هي احسن، ورغم ذلك فقدنا مبدأ تداول السلطات وبتنا نشهد بأمر العين تبدلا جذريا في هوية لبنان التعددية والحقوقية.

ايها الحضور الكريم،

ان مجتمعنا اللبناني العربي الهوية والانتماء لن يتطور اذا لم تتطور مبادئ حقوق الانسان، ما لم ترتقي المرأة الى مستوى اتخاذ القرار على كافة المستويات السياسية والادارية والاكاديمية، مجتمعنا اللبناني لن يرتقي ما لم يُحترم ذوي الاعاقة وتؤمن له كافة الضمانات، ويسعى لمعرفة مصير مواطنيه المفقودين قسرا، مجتمعنا لن يرقى اذا ترك المتهمين دون محاكمة، واذا لم تتحقق المساواة في العدالة والمساواة في الكرامة دون تمييز، لن يرقى طالما ان العامل مهدد بلقمة عيشه بغياب ضمانات دستورية وقانونية وتنفيذية.

بالرغم من مصادقة الدولة اللبنانية على العديد من الاتفاقيات والعهود الدولي لا تزال الفجوة كبيرة بين التزامات لبنان الدولية وقوانينه الوطنية، وما زلنا نواجه العديد من المشكلات والتحديات التي تطال ابسط حقوقنا الانسانية. إشكاليتنا اليوم في خصوصية الاداء التي تتنافى مع المعايير العالمية التي تضمن الضمانات الاصلية واللييقة بالانسان بشكل عام والعامل بشكل خاص. فلا قيمة لاي حقوق معترف بها في الدساتير والاتفاقيات الدولية ما لم يتمكن الانسان من التمتع بها عمليا، لذا علينا نتعمق وعياً وممارسة ودفاعاً وتطبيقاً من اجل تعزيز حقوقنا وحققنا في العيش بكرامة، فحقوق العامل لن تكون فعالة مهما دونت ووثقت في الموائيق الدولية او الاقليمية وحتى الوطنية ما لم توضع موضع التطبيق.

زملائي وزميلاتي،

ان احياء استراتيجية لتطبيق قانون العمل بشكل فعال يكتسب اهمية خاصة، كون لبنان ملتزم بما ورد في نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة 23 " لكل شخص الحق في العمل وفي اختيار عمله، وفي الحماية من البطالة"

وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة في المادة 6 والتي تؤكد انه من حق اي شخص ان تتاح له امكانية كسب رزقه وان تتوفر له امكانية الممارسة الكاملة لهذا الحق وتوفير برامج التوجيه والتدريب، واتفاقية منظمة العمل الدولية التي انضم اليها لبنان.

ان حقوق العمال اليوم ليست علاقة ثنائية بين العامل ورب العمل بقدر ما هي محور اساسي من محاور حقوق الانسان فهي مدخل اساسي للتنمية والمجتمع الانساني. ورغم ذلك ما زلنا نشهد تحديات عديدة اولها مدى توفر المعرفة الفعلية لحقوقنا واجباتنا وثانيها مدى تعاون السلطات الرسمية. ثالثها مدى توفر القدرات البشرية والتدريبات بشكل كاف لنقل الخبرة والمعرفة اضع اليها مدى التزامنا كمؤسسات ومنظمات وطنية لنشر هذه المعرفة وتوثيق الانتهاكات والمخالفات للقوانين والعابير الاساسية، ومدى ورفضنا بشكل قاطع لعمالة الاطفال، التحدي اليوم في تأثيرنا على اصحاب القرار لتعديل قانون العمل المتكلس منذ عام 1946 ، ومدى التزامنا في رفع التقارير الدورية للجان الخاصة بالمعاهدات الدولية التي صادق عليها لبنان، او الضغط للمصادقة على الاتفاقيات الاساسية والبروتوكولات الخاصة بتقديم شكاوى، حتى نتمكن من استخدام الضمانات القضائية، التحدي اليوم في تمسكنا ليس فقط بحقوقنا بل ايضا بتحملنا واجباتنا لنكرس انفسنا مواطنين فاعلين في وطن بأمر الحاجة لما ينقض ثقافة الطائفة والقبيلة والعشيرة.

السيدات والسادة،

تطالعنا في البيان الذي اصدرته منظمات المجتمع المدني في اطار الاستعراض الدوري الشامل لعام 2015 حقائق مرة، فقد واصلت معدلات البطالة في التزايد المستمر حتى 25% بعد الاحداث في سوريا وعدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات يبلغ 32 الف من اصل 35 الف متخرج سنويا، في حين ان الحد الأدنى للأجور 675 ألف ليرة لبنانية فقط منذ العام 2012. كما ان قانون العمل اللبناني الصادر سنة 1946 لا يزال معمولا به ولم تجري اية تعديلات جوهرية عليه علما بانه سنة 2001 شكلت لجنة مكونة من اطراف الانتاج واختصاصيين وادخلت تعديلات تتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والاتفاقيات الدولية والعربية ولم تقر في مجلس النواب حتى الان.

اضف الى ذلك نظام الحماية الاجتماعية الذي يعاني من الثغرات القانونية والتنظيمية والتنفيذية وما زالت بعض فروع الضمان الاجتماعي (التقاعد للمسنين وطوارئ العمل) غير منقذة بعد 52 عاما من صدور القانون، للى جانب عدم وجود صندوق للبطالة.

د. خلود الخطيب

المنظمة اللبنانية للدفاع عن المساواة والحقوق LOUDER

بيروت 29/1/2016